

العدد في اللغة العربية

- ٤ -

المعدول عن جهته من العدد مذكراً ومؤنثاً

وسبب منعه من الصرف

أقدم في هذا الموضوع خلاصة ما أورده ابن سيده في المخصص (ص ١١٩ ج ١٧) فأقول:

« المعدول عن جهته من العدد يمنع التصريف (الاجراء في لغة ابن سيده) ويكون المذكر والمؤنث بلفظ واحد تقول أدخلوا أحاداً وأنت تعني واحداً واحداً أو واحدة واحدة وثناءً وثناءً وثلثاً وثلثاً ورباعاً ورباعاً وقال الخليل أنه بمنزلة آخر وكان حقهم أن يقولوا واحداً واحداً فغيّرت الصيغة فترك صرفه وقال أنه لا يصرف في النكرة لأنه نكرة توصف به نكرة ولا يقصد بصيغة المعدول عدد المعدود وإنما الهيئة التي كان عليها من حيث المرافقة والعدة تقول: جاء القوم مثنى مثنى أي اثنين اثنين ولو كانوا أوفياً .

وذكر في سبب منعه من الصرف أربعة أقاويل: (القول الأول) أن المانع له من الصرف الوصفية والعدل؛ (الثاني) أنه عدل في اللفظ وفي المعنى فصار كأن فيه عدلين: عدل اللفظ من واحد إلى أحاد وعدل المعنى من العدة إلى وصف الهيئة العددية مع عدم التحديد في عدة العدد المشتق منه؛ (الثالث) أنه عدل وأن عدله وقع من غير جهة الفعل لأن باب العدل حقه أن يكون للمعارف وهذا للنكرات؛ (الرابع) أنه معدول وأنه جمع لأنه بالعدل قد صار أكثر من العدة الأولى .

وفي المعدول لغتان (أي له صيغتان) 'فعال ومفعّل كقولك أحاد وموحد وقال قوم منهم الزجاج أن القياس لا يمنع من اشتقاق هذه الصيغة من الآحاد البسيطة حتى العشرة فتقول 'عشار ومعشر .

وقال بعض النحويين أن هذه الألفاظ معرفة وخالفهم آخرون واستدلوا على تنكيرها بقوله تعالى: «أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع» .

وذكر أبو اسحاق أن المانع لهذه الألفاظ من الصرف هو العدل عن الفاظ الاثنين والثلاثة والأربعة من جهة والتأنيث من جهة أخرى وقال أصحاب ابن سيده ان المانع له من الصرف علتان انه عدل عن تأنيث وأنه نكرة والتكرة أصل الأشياء وخالفهم ابن سيده وقال كونه نكرة كان ينبغي أن يخففه لأن النكرة تخفف ولا تعد فرعاً ومن الغريب أن قوماً ادعوا أن هذه الألفاظ معرفة مع أنها وصف للنكرات وعلل أبو علي منع الصرف في العدل بأن العدل يكون نوعاً من الثقل لأنه يخالف سائر المشتقات من أنك تلفظ بالكلمة وتريد بها معنى كلمة في لفظ آخر وقال أنه ليس هناك من عدل في المعنى بل العدل في اللفظ فقط لأنك تريد بلفظة مثنى نفس المعنى المعدول عن لفظة « اثنين اثنين» ولو وجد الثقل بسبب العدل عن المعنى لما كان سبباً في المنع من الصرف وذلك ملاحظ في بقية المشتقات . وقال إنه لا يجوز اجتماع عدلين فالقول بأن المانع من الصرف في هذه الأعداد عدل عن اللفظ وعدل عن التأنيث خطأ لأن اللفظ لا يعدل الا مرة واحدة والعدل لم يحفظ عن اللفظتين معاً اثنين اثنين وما شابهها وإنما حصل عن واحدة منها وإنما تفيد اللفظة بعد عدلها معنى اللفظتين معاً وذكر أنها معدولة عنها من قبيل التمثيل وجميع المعدولات ألفاظ مفردة كما أن المعدول عنها كذلك والقول بأنه معدول ومعدول عن مؤنث في هذا الباب خطأ لأن الألفاظ المعدولة تطلق على المذكر والمؤنث على السواء والعدل عن النكرة يستوي مع العدل عن المعرفة في المنع من الصرف اذا انضم اليه سبب

آخر والمانع الحقيقي في رأي ابن سيده لهذه الألفاظ من الصرف هو الوصفية والعدل .

وقال الفراء إن العرب لا تجاوز رباع غير أن الكمية قد قال :

« فلم يسترثوك حتى رميت فوق الرجال خصالاً عُشاراً »

وقال ابن سيده إن الفراء جعل عُشار مخرج ثلاث وهذا مما لا يقاس عليه

وقال الفراء في مثلث ومثنى ومربع : « إن أردت به مذهب المصدر لا مذهب

الصرف جرى قولك ثنيهم مثنى وثلاثهم مثلثا وربعمهم مربعاً » .

هذه خلاصة ماورد في العدل عن ابن سيده في مخصصه والذي يعيننا منها

في الدراسة هو أن هذه الألفاظ المعدولة وردت عن العرب من أحاد إلى رُباع

ومن مَوْحد إلى مربع وأن النحويين أجازوا قياساً أن يشتق من ألفاظ الأعداد

حتى العشرة عن أوزانها وأن هذه الألفاظ المعدولة تكون ممنوعة من الصرف

وأنه يستوي فيها المذكر والمؤنث وما سوى ذلك منطقي وفلسفة لا حاجة لنا به

وإنما قد قدمته كمثال على دراسة النحويين المنطقية لأبحاث النحو .

الابحاض والكسور وألفاظها ومشتقات هذه الألفاظ

سبق أن ذكرت في مقدمة بحث العدد هذا ان العرب استعملوا ألفاظ النصف

والثلث والرابع والخمس وهكذا حتى العشر منذ الجاهلية وأن كثيراً من الألفاظ

هذه الكسور قد وردت في القرآن ولا سيما في آيات الميراث وذكر ابن سيده

(المخصص ج ١٧ ص ١٢٩) أنه وردت في نصف لفة رديئة قال بعضهم أنها

عامية هي نصف واشتق من النصف نصفت الشيء أي جعلته نصفين والشطر

النصف والجمع شطور والتشظير التنصيف .

ويقال في الثلث ثلث وهكذا في البقية إلى عشْر بمعنى عشر والجمع أثلاث

إلى أعشار . وقال أبو زيد لم يعرفوا الخميس ولا الربيع ولا الثلث وقال غيره :

السبيع السابع والنصيف النصف وقال ابن دُرَيْد أنه مكبّال في قول الشاعر :

« لم يغذها مد ولا نصيف »

وقد أوردت في باب الصفات العددية الترتيبية أفعالاً تدل على القسمة لكل كسر من الكسور البسيطة فتقول كَحَمَسْتُ الفلَّانَ إِذَا أَخَذْتُ بِخَمْسِهَا وَهَكَذَا وَذَكَرْتُ الْفَرْقَ بَيْنَ مَضَارِعِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ حَيْثُمَا تَدُلُّ عَلَى الْكُسُورِ وَمَضَارِعِهَا حَيْثُمَا تَدُلُّ عَلَى رَتْبَةِ الْعَدَدِ فِيمَا يَخْصُ الْأَفْعَالُ الَّتِي لَامَهَا حَرْفُ الْعَيْنِ فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِ هُنَاكَ .

كلمات نيّف وبضع وبضعة واستعمالاتها في اللغة العربية

ذكر في التصريح على التوضيح (ص ٢٧٤ ج ٤) أن كلمة النيّف من ناف بنوف بمعنى « زاد يزيد » قال أبو زيد هو التسعة فما دونها وقال أبو جعفر النحاس في شرح المعلقات : النيّف من العدد ما جاوز العقد الى الثلاثة هذا قول أهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد فهو نيّف حتى يبلغ العقد الثاني والعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئات أو الألوف .

وقال الصبان (ص ٥٢ ج ٤ من شرحه على الأشتوني) : « قال في شرح الكافية : لبضعة وبضع حكم تسعة وتسع في الأفراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه نحو : لبثت بضعة أعوام وبضع سنين وعندني بضعة عشر غلاماً وبضع عشرة أمة وبضعة وعشرون كتاباً وبضع وعشرون صحيفة ويراد ببضعة من ثلاثة الى تسعة ويبضع من ثلاث الى تسع وقال إن الفرق ما بين النيّف وبضع أن نيّف لا يختلف لفظها في المذكر عن المؤنث وأنها لا تستعمل الا مع العقود .

التأريخ بالليالي والأيام

ذكر في شرح الصبان (ص ٥٦ ج ٤) أنه يؤرخ بالليالي لسبقها فحق المؤرخ أن يقول في أول الشهر كتب لأول ليلة منه أو لغرته أو مهله أو مستهله ثم يقول كتب لليلة خلت ثم لليلتين خلتا ثم لثلاث خلون الى عشر الى النصف من كذا أو انتصافه ثم لأربع عشرة بقيت ثم لآخر ليلة منه وهكذا ما بينها

ويقال لخمس عشرة خلت أو بقيت وبخصوص آخر ليلة لآخر ليلة منه أو سراره أو سرره ثم لآخر يوم منه أو سلخه أو انسلاخه وقد تخلف النون التاء (أي نون النسوة وتاء التأنيث) وبالعكس» [فيقال لسبع عشرة ليلة مضين أو خلون أو مضت وخطت وهكذا] . وذكر غير الأشموني أن الأولى أن يقال للييلة كذا خلت أو ليوم كذا خلا من أول الشهر حتى آخره وذلك لأنه لا يعلم عدة الشهر القمري بالضبط فعندما تقول لثلاث ليالٍ بقين فأنت غير واثق من ذلك لأن الشهر قد يكون تسعة وعشرين يوماً وقد يكون ثلاثين .

كنايات العدد: كم وكأين وكذا والتمييز معها

قال ابن عقيل: يُستفهم عن العدد بـ « كم » ويكون تمييزها بعدها منصوباً وقد يكون مستتراً مفهوماً من الكلام كم صمت أي كم يوماً وقد يكون مجروراً بمن محذوفة إذا كانت كم نفسها مجرورة مثل بكم درهم اشترتته فإن لم يدخل عليها حرف جر وجب نصبه ، ودخول حرف الجر على كم دليل اسميتها وهي اسم لعدد مبهم ولذلك احتاجت إلى تمييز يفسرها .

وإذا كانت كم خبرية أي للتكثير تميز بجمع مجرور كتمييز عشرة أو بمفرد مجرور كتمييز مائة مثل: « كم ظمانٍ ملكت وكم درهم أنفقت » .

وكم لها صدر الكلام استفهامية كانت أو خبرية وذلك لأن فيها معنى الاستفهام أو التعجب وهما يطلبان الصدارة وقال صاحب التصريح إن كم الاستفهامية وكم الخبرية تشتركان في كونها كنايتين عن عدد مجهول الجنس والمقدار والحقيقة والكمية وكونها مبينتين لمشابهتهما الحرف في المعنى وفي الوضع وكون البناء فيهما على السكون وفي لزوم التصدير وفي الاحتياج إلى التمييز وهي خمسة أمور . وقال إنها تفرقان في خمسة أمور: (أ) تمييز كم الاستفهامية منصوب مفرد والكوفيون يميزون جمعه والأصح مذهب البصريين ويؤول الجمع بأنه حال والتمييز محذوف وقال الأخفش يجوز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات تقول:

كم ظلاماً لك إذا أردت أصنافاً من الغلمان ، وأما نصبه ففيه ثلاثة أقوال : أنه لازم وأنه يجوز جره حملاً على كم الخبرية وأنه يجوز جره بتقدير من محذوفة إن جرت كم بحرف جر ويكون حرف الجر في رأي سيبويه عوضاً عن من المحذوفة وذهب الزجاج إلى أن جرّ مميّزها إنما هو بإضافة كم إليه وردّ مذهبه هذا ابن خروف لأن كم بمنزلة عدد مركب فلا تضاف [بينما تميّز الخبرية بجرور] قال بعضهم بإضافتها إليه وقال الفراء بتقدير من محذوفة لكثرة دخول من على المميّز فإذا حذفت فكثرة تداولها ويكون مميّزها مفرداً ويكون جمعاً والافراد أكثر في الاستعمال وأبلغ في المعنى من الجمع حتى إن بعضهم ادعى أن الجمع على نية معنى الواحد والمفرد في الحقيقة إنما يدل على الجمع « كم قوم جاؤوني أو كم رجل جاءني » .

(الثاني) : ان الخبرية تختص بالزمان الماضي لأن معنى التكثير والتقليل يكون فيما عرف حده والمستقبل مجهول ويجوز في الاستفهامية كم عبداً ستشتربه لأن الاستفهام لتعيين المجهول .

(الثالث) : الاستفهامية تتطلب جواباً بعكس الخبرية

(الرابع) : المتكلم بالخبرية يحمّل الصدق والكذب بعكس الاستفهامية

(الخامس) : المبدل من الخبرية لا يقترن بهيمنة الاستفهام لأنه خبر بخلاف

المبدل من الاستفهامية يقال : « كم مالك أعشرون أم ثلاثون » .

ويروى أن تمياً تميّز نصب مميّز الخبرية مفرداً ولذلك قرئت عمه بالنصب

والجر مع التنوين في بيت الفرزدق :

كم عمه لك يا جرير وخالته فدعاء قد حلبت علي عشاري

وقيل كم هنا استفهام تهكم .

ونرى هنا أثر المنطق واضحاً في بيان الاتفاق والافتراق بين اللفظتين وعدم

الاقتصار على الناحية العملية المفيدة في استعمال كم في حالتها : الاستفهامية والخبرية .

وزاد الأشموني (ص ٥٩ ج ٤) في أمور اشتراكها أنها تشتد كان في كون
 مير كلٍ منها يجوز حذفه إذا فهم من السياق خلافاً — لمن زعم منع حذف
 تمييز كم الخبرية — وأنها لا يعمل فيهما ما قبلها إلا المضاف وحرف الجر وأنها
 على حد واحد في وجوه الاعراب ثم ذكر وجوه اعرابها فقال أن كم بقسمها
 إن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة وإلا فإن كانت كناية عن
 مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف وإلا فإن لم يلبها فعل
 أو وليها وهو لازم أو رافع ضميرها أو سببها فهي مبتدأ ووليها فعل متعد ولم
 يأخذ مفعوله فهي مفعوله وإن أخذه فهي مبتدأ إلا أن يكون ضميراً يعود
 عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال (ص ٦١ ج ٤)

وقال (ص ٥٩ ج ٤) فيما يختص بكم الخبرية: « شرط جر تمييز كم الخبرية
 الاتصال فإن فصل نصب حملاً على الاستفهامية فإن ذلك جائز فيها في السعة
 وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو مجرور كقوله :

« كم دون مية موماة يهال لما إذا تيممها الخريت ذو الجلد »

وقوله : « كم بجود مقرف نال العلا وكريم بجله قد وضعه »

والصحيح اختصاصه بالشعر ومثله فصل تمييز العدد المركب وشبيهه وقد مر
 وذهب الكوفيون إلى جوازه في الاختيار وقيل إن كان الفصل بناقص نحو كم
 اليوم جائع أتاني وكم بك مأخوذ جاءني جاز وإن كان بتام لا يجوز وهو مذهب
 يونس فإن كان الفصل بجملة كقوله « كم بالتي منهم فضلاً على عدم »
 أو بظرف وجار ومجرور معاً كقوله :

« تؤم سنناً وكم دونه من الأرض ممدوداً بأثمارها »

تعين النصب قال المصنف : وهو مذهب سيديويه .

وقال ابن عقيل أن (كأي) مثل كم في الدلالة على التكثير ومميزها منصوب
 أو مجرور بن وهو الأكثر : « وكأي من نبي قاتل معه » وأن لها صدر
 الكلام لأنها تستعمل للاستفهام أو التعجب .

وجاء في حاشية يس أن كَأين فيها خمس لغات وأن ابن مالك قال في الكافية الشافية:
 «وفي كَأين قيل كَأئن وكَأئن وهكذا كَأين وكِئئن فاستبن»
 وقال إن نونها تنوين في الأصل فمنعت من الاضافة نظراً للأصل (الدنوشرى)
 وقال في الأشموني (ج ٤ ص ٦٩) أن تمييز كَأين منصوب بخلاف كم الخبرية
 فتقول كَأين رجلاً رأيت ومنه قوله :

«وكَأئن لنا فضلاً عليكم ومنه قديماً ولا تذرُون مَأمن منعم»
 وقوله :

«اطرد اليأس بالرجاء فكَأئن أَلماً حمَّ عسره بعد يسر»
 وتقول كَأين من رجل وقد جاءت في القرآن الكريم مصحوبة بمن وقال
 الصبان إن الأشموني يقول بأن كَأين تشارك كم في معنى الاستفهام وهو نادر
 ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف واستدل له بقول أبي بن كعب
 لابن مسعود «كَأين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثاً وسبعين» .
 وقال في التصريح على التوضيح أن «كَأين» بمنزلة كم الخبرية في خمسة أمور:
 التكثير والإيهام ولزوم التصدير والبناء وانجرار التمييز إلا أن جرّها بمن
 ظاهرة لا بالاضافة بخلاف كم قال تعالى: «وكَأين من دابة لا تحمل رزقها»
 وقد ينصب تمييزها تقول: «اطرد اليأس بالرجاء الخ: سبق البيت» وأنها تخالف
 كَأين كم في أمورٍ منها: أنها مركبة من كاف التشبيه وأي المنونة وكم بسيطة
 على الأصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذف الفها لدخول
 الجار وسكنت ميمها للتخفيف لنقل الكلمة بالتركيب ومنها أنها لا تقع استفهامية
 عند الجمهور خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها أنها لا تقع مجرورة
 خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور فانها أجازا بكَأين تبيع هذا الثوب ومنها ان
 خبرها لا يقع مفرداً (لا يكون الا جملة) .

وقال ابن عقيل أن كذا مثل كم في الدلالة على التكثير وأن مبرزها يكون منصوباً كملك كذا درهماً وأنها قد تستعمل مركبة أيضاً زيادة عن استعمالها مفردة مثل ملك كذا كذا درهماً ومعطوفاً عليها مثل ملك كذا وكذا درهماً ولا يكون الكذا صدر الكلام بل تكون متوسطه مثل ملك كذا درهماً وعلّة ذلك أنها لا تستعمل إلا في التقرير فلا تكون استفهامية ولا تعجبية وذكر في شرح الأشموني (ص ٦٢ ج ٤) أن ابن خروف زعم أنهم لم يقولوا كذا درهماً ولا كذا كذا درهماً بدون عطف وذكر الناظم «أي ابن مالك» أن ذلك مسموع ولكنه قليل وعبارة التسهيل : «وقل ورود كذا مفرداً ومكرراً بلا واو» . وقال أن الكوفيين أجازوا أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب بغير تكرار ولا عطف قياساً على العدد الصحيح ولذلك قال فقهاؤهم أنه يلزمه في كذا درهم مائة (لأن مبرزها مفرد مجرور مثل مبرز المائة) ويقول كذا دراهم (ثلاثة) ويقول كذا كذا درهماً أحد عشر ويقول كذا درهماً عشرون ويقول كذا كذا درهماً احد وعشرون حملاً على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل جماعة من البصريين منهم المبرد وجماعة من المتأخرين (ذكرهم الأشموني) وقال في التصريح على التوضيح أن كذا توافق كأتين في أربعة أمور : التركيب فإنها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارة والبناء والابهام والافتقار الى التمييز بمفرد وتخالفها في ثلاثة أمور أحدها أنه يجب في تمييزها النصب فلا يجوز جرّها بمن اتفاقاً ولا بالإضافة لأن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصب من الاضافة فأبقى على ما كان عليه خلافاً للكوفيين : أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب بالجر قياساً على العدد الصريح وقال الزجاج يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الحوفي على البدل من ذا والثاني أنها ليس لها الصدر والثالث أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها كقوله :

«عد النفس نعمي بعد يؤصاك ذا كراً كذا وكذا لطفانه نسي الجهد»
وقال الزرقاني في كذا: «وقد تكون لغير العدد نحو قال فلان كذا» .

* * *

تذييل وتعليق على بحث العدد

بهذا أكون قد انتهيت من كتابة ما وددت كتابته في بحث العدد وبينت
الصفة البارزة التي يتصف بها علماء النحو في كتابة علم العدد وغيره من أبحاث
النحو وهي عدم داراستهم الموضوع دراسة كما ينبغي من حيث إحصاء التراكيب
التي وردت عن العرب واستنتاج القواعد منها وضم ما تنتجها الحاجة والتطور في
لغات الحديث العربية إذا احتاج الأمر لتكون اللغة حية سائرة مع الزمن
ولتبقى كذلك بل جمدوا علم النحو بشكل قواعد عربية أخضعوها للمنطق والفلسفة
حيناً وللهوى والرأي الذي لا يستند إلى موجبات معقولة حيناً آخر وتعمتوا
وتعمقوا حيث لا يحتاج الأمر إلى تعمق وتعمق كما أنهم لم يولوا وجههم حين
تدريسها شطر الطريق المجدي في إفادة الطلاب بان يرونهم عملياً على استعمال
الأساليب العربية وكان ذلك منهم حاجة في نفس يعقوب قضاها وإينهم لدور علم
وقد ذكرتها في ثنايا البحث قبل الآن وهي تتلخص في الطمع المادي وروح
التنافس العلمي القائم على غير بصيرة والذي لا يتوخى الحقيقة المجردة والإخلاص
للعلم في أثناء البحث ويتجلى هذا بصورة خاصة في الخلاف الذي قام بين علماء
البصرة وعلماء الكوفة في علم النحو خاصة بله غيره من العلوم فكان هم كل من
الفریقین ان يخالف القواعد التي أوجدها الآخر بقواعد جديدة أو إضعافها
بإيراد شذوذات لا يقبلها الذوق بل كثيراً ما كانوا يخترعون الأبيات ليستشهدوا
بها على قاعدة خاطئة علم الله وأولو العلم أنهم لفقوها واحتسكروها التضليل طلابهم
ولا بد لنا نحن الآن إذا أردنا ان ننهج السبيل القويم في دراسة وتدریس

القواعد والكلام بصحة ودقة ان ننفذ غبار الفلسفة والمنطق والهوى والتمحك عن أبحاث علم النحو وهذا يتطلب جهوداً قد لا ينهض بها جماعة أو جيل وخير من هذا عندي أن نستقرئ النصوص التي نعتقد بصحتها كالقرآن وما نسلم بصحته من الحديث والآثار وأشعار العرب [على أنه ليس من رأبي الاستشهاد بالشعر في وضع القواعد لكثرة الاحتياج الى الضرورات فيه] وأخبارهم فنستنبط من اللغات الغالبة فيها قواعد نبعث الطلاب عن أن يحفظوها عن ظهر قلب بل يراعونها بكثرة الاستعمال ونرجو أن يصل علماء العربية إلى هذا قريباً والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل .

مراجع بحث «العدد في علم النحو»

- دائرة المعارف الاسلامية «باللغة الفرنسية» بحث عدد ADAD
 شرح الصبان على الأشموني «الجزء الرابع»
 التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى
 مع حاشية «يس»
 الجزء الرابع {
 شرح المفصل للزمخشري : الجزء السادس
 المحصن لابن سيده : الجزء السابع عشر
 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .

فهرس الأبحاث

مجلد	صفحة	
٢٢	٤٢٢	مقدمة عامة لبحث العدد
≡	٤٣٩	مصادر مقدمة بحث العدد
≡	٥٣٢	العدد في علم النحو

	صفحة	مجلد
ألفاظ العدد	٥٣٥	٢٢
حالات المميز مع العدد	٨٧	٢٣
مميز الثلاثة واخواتها حينما يكون اسم جنس او اسم جمع او جمعاً	٩١	≡
العدد حينما يكون موصوفاً	٩٣	≡
≡ ≡ ≡	٩٣	≡
تعريف العدد والمعدود	٩٥	≡
اضافة العدد الى مستحقه	٩٦	≡
النسبة الى العدد	٩٧	≡
الصفات العددية الترتيبية على وزن فاعل والاشتقاق من الفاظ العدد	٩٨	≡
الألفاظ المشتقة من اسماء العدد والدالة عليه والفاظ تدل على العدد غير الأعداد المعروفة	١٠٣	≡
المعدول عن جهته من العدد مذكراً ومؤنثاً وسبب منعه من الصرف	٢٥٩	≡
الأبغاض والكسور والفاظياً ومشتقات هذه الألفاظ	٢٦١	≡
كلمات نيف وبضع وبضعة واستعمالاتها في اللغة العربية	٢٦٢	≡
التأريخ بالليالي والأيام	٢٦٢	≡
كنايات العدد كم وكأين وكذا والتمييز معها	٢٦٣	≡
تذييل وتعليق على بحث العدد	٢٦٨	≡
مراجع بحث « العدد في علم النحو »	٢٦٩	≡

نعيم الحمصي

